

مذكرة تفاهم

بين

جامعة البعث - كليات الهندسة

والهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري

الطرف الأول: جامعة البعث - كليات الهندسة، سورية - حمص، يمثلها رئيس الجامعة الاستاذ الدكتور أ.حمد مفید صبیح.

الطرف الثاني: الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري - دمشق ساحة العباسين بناء شركة الدراسات سابقاً، يمثلها مدير عام الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري الدكتور المهندس أحمد حمصي

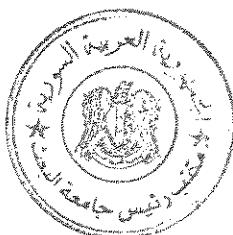
بهدف تحقيق تعاون مثمر بين جامعة البعث - كليات الهندسة والهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري في الجمهورية العربية السورية، وتحقيقاً لربط الجامعة بالمجتمع ودعماً لجهود اعادة الاعمار في سورية.

اتفق الطرفان على ما يلي:

التعاون والتنسيق في مجال دراسات مناطق التطوير العقاري وتأهيل الكوادر العلمية والفنية وفق الآتي:

المادة / ١ / التزامات الطرف، الاول:

١. تقديم الاستشارات المطلوبة لعمل الهيئة.
٢. اجراء الدراسات التفصيلية لمناطق التطوير العقاري المقترحة من قبل الهيئة، او التي تقترحها كليات الهندسة وتوافق عليها الهيئة ولاسيما مناطق السكن العشوائي، وذلك من خلال طرحها كمشاريع تخرج أو رسائل ماجستير ودكتوراه في الاقسام (الهندسة الانشائية - هندسة المواصلات والنقل - هندسة البيئة).
٣. اجراء الدورات التدريبية المقترحة من قبل الهيئة لتأهيل كوادر العمل.
٤. المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها الهيئة العامة للتطوير العقاري.
٥. توجيه الدعوة للهيئة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل التي تنظمها كليات الهندسة في الجامعة وتتعلق بعمل الهيئة.



المادة / ٢/ التزامات الفريق الثاني:

١. تقدم المعلومات والاحصائيات المتوفرة الخاصة بكل حالة دراسية مقتربة من قبل الهيئة.
٢. تقدم المعطيات الخاصة للدراسات والاستشارات المطلوبة من الجامعة.
٣. يتعاون الطرفان بإجراء بحوث علمية وعملية مشتركة.
٤. توجيه الدعوات للجامعة للمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل التي تنظمها الهيئة ذات الصلة بمحال عمل كليات الهندسة في الجامعة.

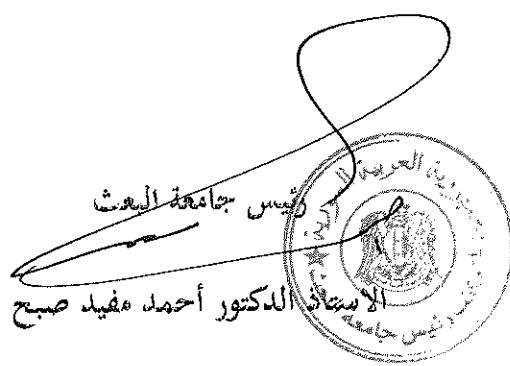
المادة / ٣/ الالتزامات المالية:

١. يتفق بالراسلات الرسمية على تكاليف أي أنشطة أخرى متبادلة بين الطرفين بما فيها إقامة أنشطة علمية مشتركة.
٢. لا يتحمل كلا الطرفين أي التزامات مالية من جراء توقيع هذه المذكرة.

المادة / ٤/ أحكام عامة:

١. تعتبر مذكرة التفاهم هذه سارية المفعول لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من تاريخ توقيعها.
٢. يمكن لكتاب الطرفين أن يعدل أو يغير أو يضيف أي بند أو مادة إلى مواد هذه المذكرة بالموافقة المشتركة، وتدخل هذه التعديلات أو التغييرات أو الإضافات حيز النفاذ، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.
٣. تحدد هذه المذكرة تلقائياً ما لم يعلم أحد الطرفين الطرف الآخر، بكتاب رسمي عن رغبته بإكمالها قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاءها.
٤. لا يؤثر إنهاء هذه المذكرة على أي نشاط قائم مسبقاً بين الطرفين.
٥. يتم حل أي خلاف في وجهات النظر أو تفسيرات هذه المذكرة بالطرق الودية بين الطرفين.
٦. حررت هذه المذكرة باللغة العربية على نسختين اصليتين متساويتين في القوة القانونية.

وقعت بتاريخ ٢٠١٦/٤/٥



مذكرة عام الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري

الدكتور المهندس أحمد محمدى

